

### الاسم الذي لا ينصرف

الاسم الذي لا ينصرف ويُسمى الممنوع من الصرف أيضاً: هو ما لا يجوز أن يلحقه تنوين ولا كسرة. كأحمد ويعقوب وعطشان.

وهو على نوعين: نوع يُمنع لسبب واحد، ونوع يُمنع لسببين.

**فالممنوع من الصرف لعلّة واحدة:** كل اسم كان في آخره ألف التانيث الممدودة: كصحراء وعذراء وزكرياء وأنصباة. أو ألفه المقصورة: كخبلَى وذكرى وجرحى. أو كان على وزن منتهى الجموع كمساجد ودراهم ومصابيح وعصافير. والممنوع من الصرف لعلتين إما علّم وإما صِفَة.

### العلّم الممنوع من الصرف

يُمنع العلّم من الصرف في سبعة مواضع:

(١) أن يكون علماً مؤنثاً. سواءً أكان مؤنثاً بالتاء: كفاطمة وعزة وطلحة وحمزة، أم مؤنثاً معنوياً: كسعاد وزينب وسقّر ولطى. إلا ما كان عربياً ثلاثياً ساكن الوسط، كدعد وهند وجمل، فيجوز منعه وصرفه والأولى صرفه. إلا أن يكون منقولاً عن مذكر، كأن تُسمي امرأة بقيس أو سعد، فإنك تمنعه من الصرف وجوباً، وإن كان ساكن الوسط. فإن كان الثلاثي الساكن الوسط أعجمياً، وجب منعه: كماء وجور وجمص وبلخ ونيس ورور.

وما سُمي به مما يُجمع بالألف والتاء: كعَرَافَتِ وأذَرَعَاتِ جاز منعه من الصرف، وجاز صرفه وإعرابه كأصله، وهو الأفصح.

وما كان على وزن "فَعَالٍ" علماً لمؤنث، كحذام وقطام ورقاش ونوار فأهل الحجاز يبنونه على الكسر، في جميع أحواله فيقولون: قالت حذام، وسمعت حذام، ووَعَيْتُ قولَ حذام". قال الشاعر:

\*إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقْهَا \* فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ\*

وبنو تميم يمنعون من الصرف للعمية والتانيث، فيقولون: "قالت حذام"، وسمعت حذام، ووَعَيْتُ قول حذام".

(٢) أن يكون علماً أعجمياً زائداً على ثلاثة أحرف: كإبراهيم وباريس وإنما يُمنع إذا كانت علميته في لغته. فإن كان في لغته اسم جنس، ككجاء وفِرْنَدٍ ونحوهما مما يُستعمل في لغته علماً، يصرف إن سميت به.

وما كان منه على ثلاثة أحرف صرف، سواءً أكان مُحَرَّكَ الوسط، نحو لَمَكٍ، أم ساكنه، كنُوحٍ وجُولٍ وِجَالِكٍ.

(٣) أن يكون علماً موازناً للفعل. ولا فرق بين أن يكون منقولاً عن فعل، كيشكر ويزيد وشمر. أو عن اسم على وزنه، كذبل وإستبرق واسعد، مُسمًى بها.

والمعتبر في المنع إنما هو الوزن المختص بالفعل، أو الغالب فيه. أما الوزن الغالب في الاسم، الكثير فيه، فلا يُعتبر، وإن شاركه فيه الفعل. وذلك: كأن يكون على وزن "فَعَلٌ": كحَسَنٍ ورجبٍ. أو "فَعِلٌ": ككَتِفٍ وَخَصِرٍ. أو "فَعُلٌ": كعَضُدٍ. أو "فَاعِلٌ" كصالحٍ. أو "فَعَلَلٌ": كجعفرٍ. فإن سميت بما كان على هذه الأوزان انصرف.

والمراد بالوزن المختص بالفعل: أن يكون لا نظير له في الأسماء العربية وإن وجد فهو نادر لا يعياً به. فمثل "دُئِلَ" هو على صيغة الماضي المجهول. لكنه نادر في الأسماء. فلم تمنع ندرته أن يكون هذا الوزن من خصائص الفعل: ويندرج فيه ما جاء على صيغة الماضي الثلاثي المجهول، الذي لم يعمل ولم يدغم: كدئل وكان تسمى رجلاً "كتب"، وكل صيغ الأفعال المزيد فيها، معلومة ومجهولة. إلا ما جاء على وزن الأمر من صيغة "فاعل يفاعل": كصالح علماً. فانه على وزن "صالح" فعل أمر. فما جاء من الأعلام على وزن مختص بالفعل، منعه من الصرف.

والمراد بالوزن الذي يغلب في الفعل: أن يكون في الأفعال أكثر منه في الأسماء. فغلبته في الفعل جعلته أحق به من الاسم وأولى. ويندرج فيه ما جاء على صيغة الأمر من الثلاثي المجرد. كأن تسمي رجلاً "إنمداً" أو "اصبع" أو "أبلم". فإنها موازنة لقولك: "إجلس وافتح وانصر" وما كان على صيغة المضارع المعلوم من الثلاثي المجرد، مما أوله حرف زائد من أحرف المضارعة مثل: "أحمد ويشكر وتغلب" أعلاماً فما جاء من الأعلام على وزن يغلب في الفعل، منعته من الصرف أيضاً.

(٤) أن يكون علماً مركباً تركيب مزج، غير مختوم بويه كـعَلْبَكْ وحَضْرَمُوتَ ومَعْدِي كَرِبَ وقَالِي قَلَا.

(٥) أن يكون علماً مزيداً فيه الألف والنون: كَعُثْمَانُ وعِمْرَانُ وعُظْفَانُ.

(٦) أن يكون علماً معدولاً: بأن يكون على وزن "فَعَلَ". فيُقَدَّرُ معدولاً على وزن "فاعل". وذلك كَعَمَرَ وزُقِرَ وزُحِلَ وتُعَلَّ. وهي معدولة عن عامرٍ وزافرٍ وزاحلٍ وثاعلٍ. وهذا العدل تقدير لا حقيقي. وذلك ان النحاة وجدوا الأعلام التي على وزن "فعل" غير منصرفة، وليس فيها إلا العلمية. وهي لا تكفي وحدها في منع الصرف فقدروا أنها معدولة عن وزن "فاعل"، لأن صيغة "فعل" وردت كثيراً محولة عن وزن فاعل: كَعَدَرَ وفُسِّقَ بمعنى غادر وفاسق.

وما سُمِعَ منصرفاً، مما كان على هذا الوزن، كأدبٍ، لم يُحكم بعدله. وقد أحصى النحاة ما سُمِعَ من ذلك غير مُنصَرَفٍ فكان خمسة عشر علماً. وهي: عَمَرُ وزُقِرُ وزُحِلَ وتُعَلَّ وجُشِمَ وجُمِحَ وقُزِحَ ودُلِفَ وعُصِمَ وجُحِيَ وبُعِيَ ومُضِرُ وهُبِلَ وهُدِلَ وقُتِمَ. ويلحقُ بها "جُمِعَ وكُتِعَ وبُصِعَ وبُتِعَ". وهي أسماء يؤكدُ بها الجمع المؤنث، نحو: "جاءت النساءُ جُمِعَ وكُتِعَ وبُصِعَ وبُتِعَ" أي: جميعهن، و "رايَتهنَّ جُمِعَ وكُتِعَ وبُصِعَ وبُتِعَ" و "مررتُ بهنَّ جُمِعَ وكُتِعَ وبُصِعَ وبُتِعَ". فهي ممنوعة من الصرف للتعريف وللعدل.

أما كونها معرفة، فبدليل أنها تؤكدُ بها المعرفة. كما رأيت. وتعريفها هو بالإضافة المقدرة إلى ضمير المؤكد، إذ التقدير "جاء النساءُ جميعهن". وأما كونها معدولة، فلأن مفرداً جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء. فحقها أن تجمع على "جمعاء وكتعاوات الخ". لأن ما كان على وزن "فعلاء" اسماً، فحقه أن يجمع على "فعلاوات": كصحراء وصحراوات. ولكنهم عدلوا بها عن "فعلاوات" إلى "فعل".

ومما جاء غير مصروفٍ للتعريف والعدل، سَحَرَ "مجرداً من الألف واللام والإضافة مُراداً به سَحَرُ يومٍ بعينه. وإن كان كذلك فلا يكون إلا ظرفاً: كجئتُ يومَ الجمعةِ سَحَرَ.

أما كونه معرفة، فلأنه أريد به معين. وأما كونه معدولاً، فإنه معدول عن "السحر" بالألف واللام. فإن التقدير "جئتُ يومَ الجمعةِ السحر".

(٧) أن يكون علماً مزيداً في آخره الف لللاحق: كأرطى وذفرى، إذا سميتَ بها. وألفها زائدة لللاحق وزنهما بجعفر.